اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية ودول الكوميسا

نشأة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا COMESA

في 21/12/1981 تم التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا PTA –Preferential Trade Area ودخلت حيز التنفيذ في 30/9/1982.

نتيجة للنجاح الذي حققته هذه الاتفاقية قررت الدول الأعضاء تطوير التعاون فيما بينهم وذلك بإقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا COMESA كخطوة جديدة نحو تحقيق الجماعة الاقتصادية الأفريقية وتم توقيع الاتفاقية في 8/12/1994 لتحل السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا محل اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية PTA

مدة الاتفاقية

سارية إلا إذا قررت هيئة رؤساء الدول والحكومات إلغاؤها بناءً على توصية المجلس الوزاري

تاريخ انضمام مصر للاتفاقية

انضمت مصر إلى الاتفاقية في مايو 1998

الأهداف الرئيسية للسوق المشتركة

التوصل إلى النمو المتواصل والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء وذلك عن طريق تشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق.

دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وكذا التبني المشترك لسياسات الاقتصاد الكلي وبرامجه وذلك لرفع مستويات المعيشة السكانية وتشجيع العلاقات الحميمة بين الدول الأعضاء.

التعاون في خلق مناخ مواتي للاستثمار المحلي والأجنبي والعابر للحدود.

التعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم.

التعاون في مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء وذلك لتقوية أواصر التنمية الاقتصادية في المنطقة.

الدول الأعضاء

تضم الكوميسا في عضويتها 20 دولة بيانها كالتالي:

مصر ، أنجولا، بوروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إريتريا، أثيوبيا، كينيا، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، ناميبيا، رواندا، سيشل، السودان، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا، وزيمبابوي.

ملحوظة: انسحبت تنزانيا من اتفاقية الكوميسا في سبتمبر 2000.

الهيكل المؤسسي للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا COMESA

يتكون الهيكل المؤسسي للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا من:

هيئة رؤساء الدول والحكومات.
المجلس الوزاري.
اللجنة الحكومية.
لجنة محافظي البنوك المركزية.
محكمة عدل الكوميسا.
اللجان الفنية.
يتبع السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا المؤسسات التالية:
بنك التجارة والتنمية ومقرة الحالي كينيا.
غرفة مقاصة الكوميسا ومقرها زيمبابوي.
اتحاد البنوك التجارية للكوميسا ومقرها زيمبابوي.
معهد الجلود للكوميسا ومقرة إثيوبيا.
شركة إعادة التأمين للكوميسا ومقرها كينيا.
السلع المعفاة
كل السلع ذات المنشأ من الدول الأعضاء (بحد أدنى 45% للقيمة المضافة محليا)
الإجراءات التي تلتزم بها الدول أعضاء الكوميسا
استمرار تطبيق جداول التخفيضات الجمركية السابق إقرارها في نطاق منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا PTA وذلك على كافة أنواع السلع التي يتم تبادلها بين الدول الأعضاء على النحو التالي:
60% أكتوبر 1993.
70% أكتوبر 1994.
80% أكتوبر 1996.
90% أكتوبر 1998.
100% أكتوبر 2000.
إزالة كافة الحواجز غير الجمركية على الواردات من الدول الأعضاء وذلك خلال عام من تاريخ الانضمام.
التوصل إلى تعريفة جمركية مشتركة (اتحاد جمركي) بحلول عام 2004.
لمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع www.Comesa.int
موقف تنفيذ الدول الأعضاء بالنسبة لإزالة الرسوم الجمركية على الواردات من الدول الأعضاء الأخرى.

بلغ عدد الدول التي تطبق تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 100% تسع دول هي موريشيوس، مدغشقر، زيمبابوي، مصر، ملاوي، السودان**، كينيا، جيبوتي، زامبيا.

تنفذ بوروندي حالياً تخفيض بنسبة 60% وسترفع نسبة التخفيض إلى 80% اعتبارا من 1/1/2003 ثم إلى 100% في 1/1/2004.

تطبق جزر القمر حالياً تخفيض بنسبة 80% وستقرر الحكومة استكمال باقي نسبة التخفيض لاحقاً لتصل إلى 100%.

نشرت الكونغو الديمقراطية في اجتماع المجلس الوزاري الثاني عشر قراراً بأنها ستنفذ التخفيض بنسبة 70% ولكنها طلبت إجراء دراسة عن تأثير فقدانها للحصيلة الجمركية على موازنة الدولة ولم تنفذ هذا التخفيض حتى الآن.

تطبق إثيوبيا تخفيض بنسبة 10% ولا تزال تدرس تأثير استكمال باقي التخفيض على اقتصادها.

تطبق ارتيريا حالياً تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 80% ولم تقرر بعد استكمال باقي نسبة التخفيض.

أما ناميبيا وسوازيلاندا فجاري حالياً توفيق أوضاعهم بالتنسيق مع الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي (SACU) بشأن تطبيقهم لنسب التخفيض المقررة.

تطبق رواندا تخفيض بنسبة 80% منذ ديسمبر 2001 وستطبق النسبة المقررة في عام 2004.

تعهدت سيشل بأنها ستطبق تخفيض في الرسوم الجمركية بنسبة 100% اعتبارا من 1/6/2001 ولم تنفذ بعد.

تطبق أوغندا تخفيض بنسبة 80% وتقوم بدراسة أثر تخفيض النسبة لتصل إلى 100%.

الدعم الممنوح من قبل الدول الأعضاء

يتعارض أي دعم ممنوح من قبل دولة عضو يكون من شأنه أن يشوه أو يهدد بتشويه المنافسة عن طريق تفضيل إنتاج سلع بعينها أو إجراءات بعينها بشكل يؤثر على التجارة البينية للدول الأعضاء.

يمكن للدولة العضو بهدف معادلة الأثر الناجم عن الدعم أن تفرض رسوم تعويضية على المنتجات المستوردة من أي دولة عضو تعادل قيمة الدعم التي ترى أنه قد تم منحه إما مباشرة أو غير مباشرة للصناعة أو الإنتاج أو صادرات ذلك المنتج في بلد المنشأ أو التصدير وذلك طبقاً للقواعد المحددة من المجلس.

يجوز للدولة العضو من أجل تلافي أثر الدعم أن تفرض رسوم تعويضية على أي منتج من أي دولة ثالثة يتم استيراده من قبل دولة عضو أخرى طبقاً لنظم المجلس.

تأثير اتفاقية الكوميسا

تم إلغاء الجمارك بالكامل اعتبارا من 31/10/2000 باستثناء بعض الدول بنسب متفاوتة حسب كل حالة كما تم توضيحه وسوف تنشئ الدول الأعضاء اتحادا جمركيا بحلول عام 2004 ثم تقيم اتحادا نقديا بحلول عام 2025

أدت إجراءات تيسير المرور العابر وتسهيل حركة السلع داخل المنطقة إلى تخفيض التكاليف بنسبة 25%